



تقرير الشال

500 مليار دولار احتياطي الأجيال القادمة.. رسمياً



للإحتياطي العام. ما لا نعرفه هو، أو لا، ما إذا كان ذلك هو الحجم الصافي أو الإجمالي،

ذكر تقرير «الشال» أن الأرقام التي نشرتها وكالة «فيتش» مقارنة جدا للمنشور مؤخرا حول حجم الإحتياطيات المالية للدولة، بشقيها، أي الإحتياطي الأجيال القادمة والإحتياطي العام البالغ نحو 178 مليار دينار. حيث بات معلنا رسمياً حجم الإحتياطي العام البالغ نحو 26 مليار دينار، ذلك يعني أن حجم الإحتياطي الأجيال القادمة بحدود 152 مليار دينار، أو نحو 500 مليار دولار لإحتياطي الأجيال القادمة، ونحو 90 مليار دولار

ثانياً، هو مدى جودة مكوناتها ودرجة تقييم قيمة تلك الأصول، وثالثاً ما إذا كان لدى مؤسسات عامة أخرى ما يمكن أن يضاف إليهما مثل الجدل الدائر حالياً حول ما لدى «مؤسسة البترول الكويتية». ولو افترضنا أن إيرادات الإحتياطي العام صفر، وأن تركيزاً سينصب على تغيير وظيفة الإحتياطي الأجيال القادمة ليحقق معدل 6% على مدى السنوات الخمس القادمة، وهي الحدود الدنيا المطلوبة لصناديق التقاعد، وقطع على

جمه الحالي البالغ 500 مليار دولار، ذلك يعني تمويل المالية العامة بنحو 30 مليار دولار، سنوياً أو نحو 9 مليارات دينار. ومع ضغط حقيقي لسقف النفقات العامة يوقف هدرها وفسادها، ومع بعض السياسات الضريبية، سوف تجد الكويت نفسها سائرة بشكل أقرب على خطى النرويج، وإن ظل الفارق كبيراً. والأوضاع الاستثنائية، مثل ضعف طويل الأمد لسوق النفط قياساً لما كان عليه عندما كانت أسعار النفط الكويتي

له، توجي باستمرار أمراض الاعتماد الكلي المباشر وغير المباشر على النفط، وذلك نقض لمبدأ الاستدامة الاقتصادية. وكانت قد نشرت الإدارة المركزية للإحصاء الأسبوع قبل الفئات أرقام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للربع الأول من عام 2018، تلك الأرقام بالأسعار الثابتة - النمو الحقيقي - تقدر بأن نمواً موجباً بحدود 1,6% قد

الكويت بلا هوية تنموية

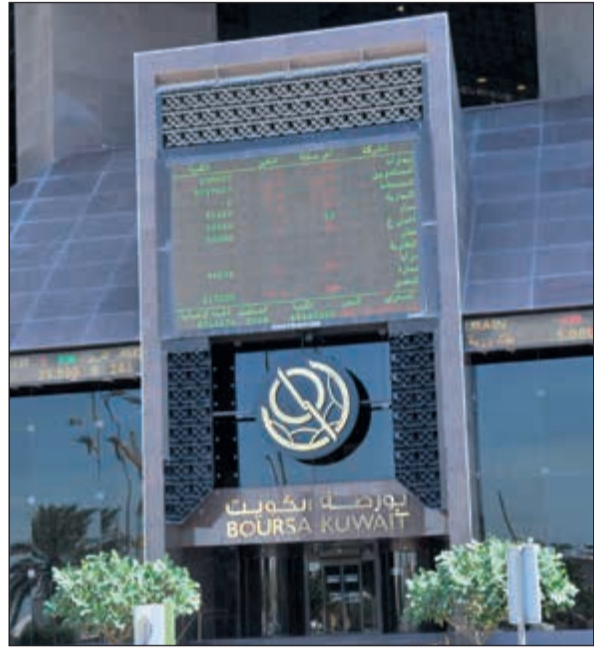
ضعف مساهمة قطاع النفط في ذلك النمو والذي حقق نمواً ضعيفاً بنحو 0,7% فقط. وحقق الناتج المحلي الإجمالي نمو سالباً بنحو 1,1% عند الربع الرابع من العام الفات، مقارنة بمستواه في نهاية الربع الرابع من العام الفات، وجاء كل التأثير السالب من قطاع النفط الذي انكمش بنحو 2,3%، بينما حافظت القطاعات غير النفطية التي حققت توسعاً بنحو 2,7%، بينما أخفض معدل النمو العام إلى 1,6% بسبب

تحقق ما بين الربع الأول لعام 2017، والربع الأول لعام 2018، بينما ما تحقق كان نمواً سالباً وبنحو 1,1% ما بين الربع الرابع من العام الفات، والربع الأول لعام 2017 من العام الحالي. والنمو الموجب ما بين الربع الأول لعام 2017 والربع الأول لعام 2018، جاء في معظمه من نمو القطاعات غير النفطية التي حققت توسعاً بنحو 2,7%، بينما أخفض معدل النمو العام إلى 1,6% بسبب

10%، بما يعني أن البلد بلا هوية تنموية، وأقربها إلى بلوغ نسبة 10%، كان قطاع الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي، ومساهمته بحدود 9,5%، ولا علاقة له بأي نهج تنموي. ونكر التقرير أن معدل النمو الموجب ضعيف جداً، وأن الخلل الهيكلي الإنتاجي مستوطن منذ بدايات عمر النفط، وأن كشف مساهمات القطاعات الأخرى وهي بمنزلة ورقة تحليل

بالأسعار الثابتة لازالت أعلى من نصف حجم الناتج الإجمالي، فقد كانت بحدود 55,2% في الربع الأول من 2017، وأصبحت 54,6% في الربع الأول من 2018، أي أن مساهمة كل القطاعات الأخرى في الربع الأول من 2018 لا تتعدى 46,4%، وهي مساهمة غير مستدامة وإنما مدعومة بشدة من قطاع النفط. ولم تبلغ مساهمة أي من القطاعات الأخرى مستوى

قال تقرير «الشال» إن سياسات الاستدامة الاقتصادية - تنوع مصادر الدخل - المعلن عنها في كل خطط التنمية وفي كل بيانات الحكومة، لم يتحقق منها شيء، والواقع أن الخلل الهيكلي الإنتاجي، ومؤشره هيمنة قطاع النفط على مكونات الناتج المحلي الإجمالي، مستمر من أثره الطافي في الأرقام المنشورة حديثاً. فمساهمة قطاع النفط



«بيان»: بورصة الكويت تستفيق من سباتها العميق

أوضح تقرير إدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار أن بورصة الكويت نجحت خلال الأسبوع الماضي في تحقيق قفزة ملحوظة للمرة الأولى منذ تطبيق قرار تقسيم السوق في مطلع أبريل الماضي، وتمكنت من مواصلة ارتفاعها وتحقيق المكاسب لمؤشراتها الثلاثة للأسبوع الثاني على التوالي لتنتهي تداولات الأسبوع الأول من الربع الثالث للعام الحالي بشكل إيجابي معوضة بذلك معظم خسائرها التي سجلتها منذ بداية التقسيم، حيث استطاع كل من مؤشر السوق الأول ومؤشر السوق العام من كسر حاجز 5000 نقطة صعوداً، بينما لم يتمكن مؤشر السوق الرئيسي من اللحاق بنظيره ليغلق دون نقطة التعادل بحوالي 80 نقطة.

وقال التقرير إن بورصة الكويت تمكنت أخيراً من النهوض من سباتها العميق الذي طال انتظاره، إذ استطاعت أن تعوض معظم خسائرها التي سجلتها منذ بداية تقسيم السوق، مستفيدة من موجة الشراء القوية التي تركزت على الأسهم القيادية والتشغيلية، لاسيما الأسهم المدرجة ضمن مؤشر السوق الأول والتي شهدت عمليات تجميع واضحة في الفترة الأخيرة، بدعم من حالة التفاؤل التي سيطرت على شريحة كبيرة من المتداولين، خصوصاً بعد ارتفاع مستويات السيولة النقدية بشكل لافت، واقترب موعد انضمام بورصة الكويت لمؤشر (فوتسي راسل) للأسواق الناشئة المحدد في سبتمبر المقبل، وإعلان شركة (MSCI) عن ضم بورصة الكويت إلى قائمة المراجعة السنوية لتصنيف السوق لعام 2019. على أن تتم الترقية إلى مصاف الأسواق الناشئة في عام 2020، ما قد ينتج عنه تدفقات نقدية إلى السوق، ووضع البورصة على خارطة الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى استمرار عمليات التسييل لعدد كبير من الأسهم المدرجة لصالح حساب وزارة العدل - الإدارة العامة للتنفيذ، وهو الأمر الذي ساهم في زيادة قيم التداول في البورصة خلال الجلسات اليومية من الأسبوع، ما جدد من ثقة المستثمرين في السوق، التي لا طالما كانت ضعيفة في الفترات الماضية، بينما تخللها بعض المخاوف من في تطبيق بعض التشريعات الجديدة وتمديد الجدول الزمني لإنجاز مشروع خصخصة السوق.

المستثمر المحلي مستمر بخفض استثماراته في البورصة

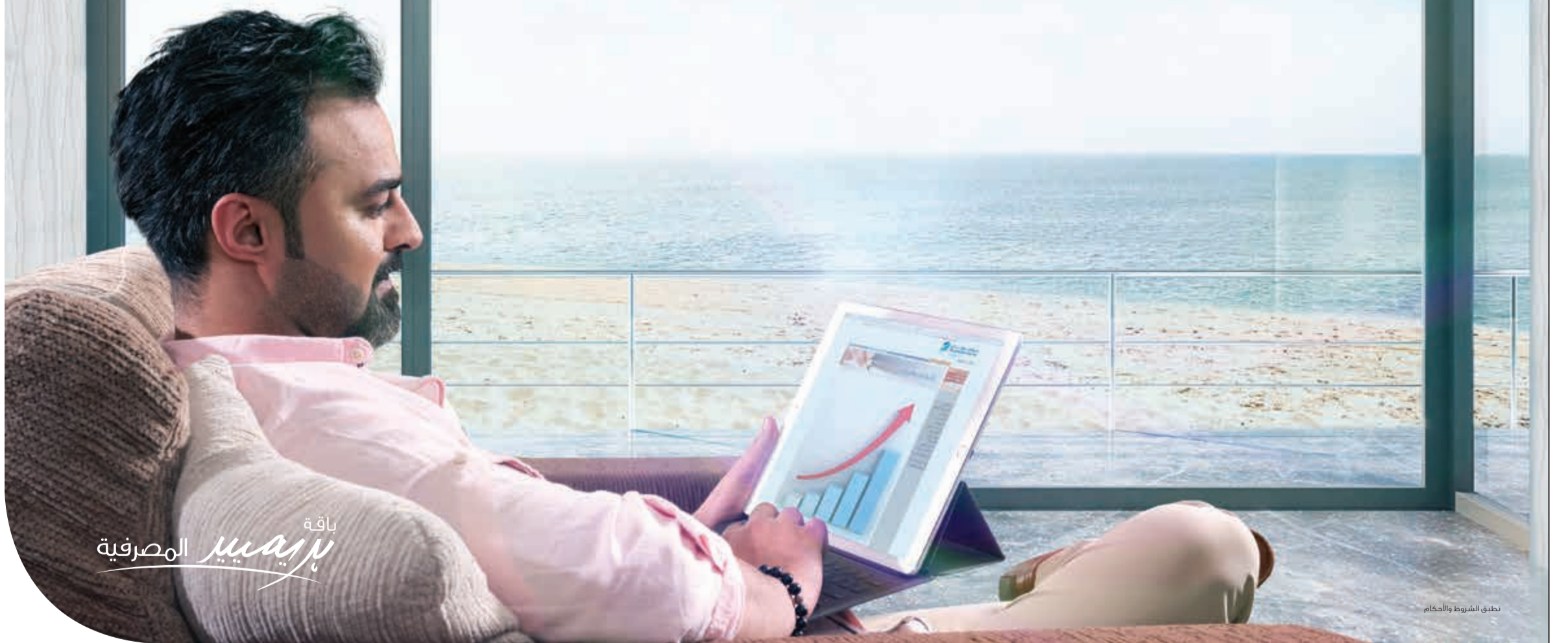
بلغت قيمة أسهمهم المباعة نحو 165,3 مليون دينار، أي ما نسبته 11,3% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (7,2%) للفترة نفسها (2017)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدين شراء بنحو 55,9 مليون دينار، أي أن ثقة المستثمر الخارجي ما زالت أعلى في البورصة المحلية. وبلغت نسبة حصة

تداولاتهم الأكثر بيعاً، بنحو 49,9 مليون دينار، وهو مؤشر على استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية. وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 15,1% (8,7%) للفترة نفسها (2017)، واشتروا ما قيمته 221,2 مليون دينار، في حين

الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهما بقيمة 1,2 مليار دينار، مستحوذين بذلك على 82,6% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (89,5%) للفترة نفسها (2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 1,1 مليار دينار، مستحوذين بذلك على 79,2% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (87,7%) للفترة نفسها (2017)، ليبلغ صافي

بقيمة 569,5 مليون دينار، كما باعوا أسهما بقيمة 568,9 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاتهم شراء بنحو 556 ألف دينار، وذلك فقا للشركة الكويتية للمقاصة في تقريرها عن الفترة من 2018/01/01 إلى 2018/06/28. ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون

أفاد تقرير «الشال» بأن الأفراد في البورصة الكويتية لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 38,8% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (51% للنصف الأول 2017)، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (51,6%) للنصف الأول الأول 2017). واشترى المستثمرون الأفراد أسهما

أسعار تنافسية مع الودیعة التصاعدية
دع أموالك تنمو.. وتمتع براحة البال

باقعة
بريميير المصرفية

بنك بروتان
BURGAN BANK

أنت دافعنا

هل ترغب باستثمار يمنحك فوائد أعلى؟ هل تريد أن تستفيد من فوائد استثمارك؟ هل ترغب بمرونة استرداد هذا الاستثمار؟ الودیعة التصاعدية من بنك برقان تمنحك ذلك، كلما احتفظت بودیعتك لفترة أطول، كلما ارتفع سعر الفائدة. كما يمكنك الاستفادة من فوائد أموالك حيث تتم إضافتها إلى حسابك.. هذا إضافة إلى المرونة وإمكانية استلام مبلغ الودیعة التصاعدية آخر كل ربع سنة ومن دون أية رسوم.

الودیعة التصاعدية من بنك برقان، خيار مبتكر بعوائد متنامية!

+965 55804080

@burganbankkuwait

Burgan Bank

@burganbankgroup

Burgan Bank Official page

لمزيد من المعلومات اتصل على 1804080، أو تفضل بزيارة موقعنا www.burgan.com